ISSN: 0347–2253
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602–781X

المجلد: 15 / العدد: 03 / السنة: 2026 / ص ص: 486 - 510

الفاعلون المدنيون وشبكات الإسناد الثوري بوادي سوف (1955–1958): الموارد المهنية والاجتماعية في مواجهة الرقابة الاستعمارية

Civilian Actors and Revolutionary Support Networks in Oued Souf (1955-1958): Professional and Social Resources under Colonial Surveillance

تاريخ الإرسال: 2026/08/27 تاريخ القبول: 2026/10/02 تاريخ النشر: 2026/10/11

قري فاروق[1]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، EMAIL : farouk.guerri@univ-biskra.dz

ORCID : 8014-4469-0004-0009

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الفاعلين المدنيين وشبكات الإسناد الثوري بوادي سوف خلال الفترة 1955–1958، وتركز على الكيفية التي استفاد بها التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني من بعض الموارد المهنية والاجتماعية ومن روابط الهجرة والحركة في التمويل والتموين والاتصال والتجنيد. وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي من خلال المقارنة بين وثائق الأرشيف الفرنسي والمراجع والدراسات والشهادات الجزائرية. وتبين أن أهمية وادي سوف لم ترتبط بموقعها الحدودي وحده، وإنما بتفاعل هذا الموقع مع خبرات وعلاقات سابقة أمكن توظيف بعضها في حاجات العمل الثوري. كما شكلت أحداث أفريل 1957 منعطفًا في نشاط التنظيم المدني، أعقبها تشديد الرقابة الاستعمارية على الأشخاص والمسالك والحدود ونقاط الحركة، بما يكشف أن المواجهة لم تستهدف عناصر التنظيم فقط، بل شملت كذلك المجال الذي تحركت داخله شبكات الإسناد.

الكلمات المفتاحية: وادي سوف؛ الثورة التحريرية الجزائرية؛ التنظيم المدني؛ شبكات الإسناد؛ الفاعلون المدنيون؛ الهجرة؛ الرقابة الاستعمارية.

المؤلف المرسل: قري فاروق، **الإيميل:** farouk.guerri@univ-biskra.dz

Abstract:

This study examines civilian actors and revolutionary support networks in Oued Souf during the period 1955–1958. It focuses on how the civilian organization of the National Liberation Front (FLN) used professional and social resources and migration and mobility networks for financing, provisioning, communication, and recruitment. Using a historical approach, it compares French archival documents with Algerian studies and published testimonies.

The findings show that Oued Souf's role derived not only from its border location but from the interaction between geography, pre-existing social and professional experience, and ties with southern Tunisia. The April 1957 crackdown marked a turning point, followed by intensified colonial surveillance of individuals, routes, border areas, and points of movement. Colonial countermeasures thus targeted both civilian actors and the spatial conditions in which support networks operated.

Keywords: Oued Souf; Algerian War of Independence; civilian organization; support networks; civilian actors; migration.

1. مقدمة:

لم يعتمد استمرار الثورة التحريرية الجزائرية على العمل العسكري وحده، بل ارتبط كذلك بأدوار مدنية أسهمت في توفير المال والمؤن، ونقل الأخبار والتعليمات، والتجنيد، وإيواء المناضلين والمساعدة على حركتهم. ومن ثم لم يكن المجتمع المحلي مجرد إطار جغرافي

جرت داخله الأحداث، وإنما كان أحد المجالات التي استند إليها النشاط الثوري في توفير جانب من حاجاته البشرية والمادية.

واكتسبت وادي سوف أهمية خاصة في هذا السياق بحكم موقعها في الجنوب الشرقي الجزائري واتصالها بالمجال التونسي، فضلًا عن امتداداتها نحو وادي ريغ وبسكرة والأوراس. غير أن تفسير هذا الدور بالحدود وحدها لا يكشف جميع عناصره؛ فقد سبقت الثورة حركة متواصلة للسكان والعمال والتجار نحو الجنوب التونسي، ولا سيما الجريد والحوض المنجمي، كما عرفت المنطقة تجارب سياسية وتنظيمية ارتبطت بالحركة الوطنية والنشاط الإصلاحي والكشفي ومحاولات جمع السلاح. وقد أوجد ذلك رصيدًا من الأشخاص والخبرات والعلاقات سبق نوفمبر 1954، ويقتضي البحث تحديد ما إذا كان بعضه قد أعيد توظيفه في حاجات التنظيم الثوري اللاحق.

وقد تناولت دراسات سابقة جوانب متعددة من دور وادي سوف في الثورة التحريرية، ولا سيما جمع السلاح، ودعم الأوراس، والهجرة نحو تونس، ونشاط بعض الشخصيات المرتبطة بالحدود الشرقية. غير أن معالجة هذه الموضوعات كلًّا على حدة لا تكشف بالقدر نفسه عن الكيفية التي ارتبطت بها الموارد بالأشخاص وقنوات الاتصال والحركة، ولا عن موقع الفاعلين المدنيين داخل تلك العلاقات.

وانطلاقًا من ذلك، تستخدم الدراسة مفهوم شبكات الإسناد بوصفه مفهومًا تحليليًا يشير إلى مجموع العلاقات وقنوات الاتصال والوساطة التي ربطت التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني بالفاعلين المحليين وبالموارد التي أمكن تعبئتها داخل المجتمع أو عبر المجال الحدودي، من دون افتراض وجود هيئة رسمية مستقلة حملت هذه التسمية.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي: إلى أي مدى أسهمت الموارد والعلاقات الاجتماعية والمهنية في تشكل شبكات الإسناد المدني للثورة بوادي سوف بين 1955

و1958، وكيف أثر تصاعد الرقابة الاستعمارية، ولا سيما منذ أفريل 1957، في شروط عمل هذه الشبكات ومجالات حركتها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

ما الخبرات والروابط السابقة للثورة التي أمكن الاستفادة منها في تشكل التنظيم المدني وشبكات الإسناد بوادي سوف خلال 1955–1956؟

كيف تحولت بعض الموارد المهنية والاجتماعية، وحركة الهجرة والاتصال بالجنوب التونسي، إلى وظائف فعلية في التمويل والتموين والتجنيد والاتصال؟

ما أشكال الرقابة الاستعمارية التي استهدفت عناصر التنظيم المدني ومجالات حركته منذ أفريل 1957، وكيف غيرت شروط عمل شبكات الإسناد إلى غاية 1958؟

إن دور وادي سوف في الإسناد الثوري لا يكتمل بالاستناد إلى موقعها الحدودي وحده، وإنما يقتضي بحث كيفية تفاعل هذا الموقع مع خبرات وعلاقات اجتماعية ومهنية كان بعضها قائمًا قبل الثورة، ثم تتبع الحالات التي أمكن فيها توظيف هذه الإمكانات وفق حاجات التنظيم الثوري. ويرتبط اختيار الفترة 1955–1958 بمسار الظاهرة محل الدراسة؛ إذ تمثل سنة 1955 بداية تبلور الاتصالات والتنظيم المحلي في سياق الثورة، وشهدت سنة 1956 توسعًا في الخلايا والوظائف المدنية، بينما شكلت أحداث أفريل 1957 منعطفًا أعقبه تشديد ملحوظ في الرقابة على الأشخاص والمسالك والحدود، وهي المرحلة التي تتتبع الدراسة آثارها إلى غاية سنة 1958.

وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي من خلال جمع المادة المصدرية ونقدها ومقارنتها وربط الوقائع بسياقها الزمني والمكاني، مع مقابلة وثائق الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالمراجع والدراسات والشهادات الجزائرية، والتمييز بين الواقعة التي يثبتها المصدر والتفسير الذي يمكن استخلاصه منها. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتتبع الأول تشكل

التنظيم المدني والروابط التي استند إليها خلال 1955–1956، ويبحث الثاني في الكيفية التي تحولت بها بعض الموارد المهنية والاجتماعية والهجرة العابرة للحدود إلى وظائف للإسناد، بينما يتناول الثالث حملة أفريل 1957 وما أعقبها من اعتقالات وتشديد للرقابة على الأشخاص والحدود والمسالك إلى غاية 1958.

2. تشكل التنظيم المدني وامتداد شبكات الإسناد (1955–1956)

1.2 من إرث الحركة الوطنية إلى تشكل التنظيم الثوري

لم يكن ظهور التنظيم الثوري في وادي سوف بعد نوفمبر 1954 منفصلًا تمامًا عن الخبرات السياسية والتنظيمية التي عرفتها المنطقة خلال العقود السابقة. فقد ارتبط عدد من الفاعلين المحليين بالحركة الوطنية والنشاط الإصلاحي والكشفي (بن موسى، 2013، الصفحات 288–289) ، كما شارك بعض المناضلين في أنشطة جمع السلاح والإعداد للكفاح المسلح (باهي، 2025، صفحة 284؛ غنابزية، 2010، صفحة 48). وتسمح متابعة مسارات بعض الأفراد الذين ظهروا لاحقًا في النشاط الثوري بالقول إن التنظيم الجديد استفاد من خبرات سابقة في الاتصال والحركة والنشاط السياسي السري، من دون أن يعني ذلك انتقال الهياكل والتنظيمات السابقة بصورة آلية إلى جبهة التحرير الوطني.

وتكتسب التجربة الكشفية أهمية في هذا السياق، فقد شهدت وادي سوف منذ أواخر الأربعينيات نشاطًا كشفيًا ارتبط بالحركة الوطنية، وكان "فوج الرمال" من أبرز مظاهره، كما ظهر علي عيادي ضمن العناصر التي جمعت بين التجربة الكشفية والنشاط الوطني. وتضيف نشرة الاستعلامات الصادرة عن سلطات الاحتلال الفرنسي لشهر جانفي 1948 شاهدا إداريا معاصرا على حضور هذا النشاط في ملحقة الوادي، بينما تكشف نشرة مارس 1950 استمرار متابعة الإدارة الاستعمارية لعلي عيادي، مع الإشارة إلى موقعه المهني في مصلحة البريد والبرق والهاتف ضمن تقاريرها عن نشاطه السياسي (ANOM, OA 97،

1948؛ ANOM, OA 97، 1950). وتفيد هذه المعطيات في إثبات وجود خبرات وأفراد سبق نشاطهم المرحلة الثورية، من غير أن تسمح بالقول إن التنظيم الكشفي نفسه انتقل بهياكله إلى جبهة التحرير الوطني بعد 1954.

كما تكشف نشرة جانفي 1948 عن عملية أمنية شملت بسكرة والوادي، أسفرت عن توقيف ثلاثة أشخاص وضبط ست بنادق إيطالية وبندقية صيد ونحو ألفي خرطوشة حربية (ANOM, OA 97, 1948). وتثبت هذه الواقعة وجود نشاط مرتبط بتداول السلاح والذخيرة في المجال الصحراوي قبل مرحلة التحضير المباشر للثورة. كما أن التعامل السري مع السلاح والمسالك الصحراوية لم يكن ظاهرة مستجدة كليا مع اندلاع الثورة

وتظهر الروابط مع الجنوب التونسي بوضوح أكبر في نشرات الاستعلامات اللاحقة. فقد سجلت نشرة مارس 1950 أن أحد مناضلي حزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية– كان مكلفا بصورة خاصة بالعلاقات مع الجريد التونسي، وأنه توجه إلى الرديف لجمع الأموال بين السوافة المقيمين هناك وإقامة اتصالات في الوسط السياسي التونسي. كما تشير نشرة فيفري 1953 إلى وجود عنصر اتصال مرتبط بخلية الحركة في ملحقة الوادي، عاد بعد إقامة امتدت عدة أسابيع في تونس، ولا سيما المتلوي وأم العرائس (Moularès)، وأصبحت تنقلاته المتكررة موضع متابعة أمنية (ANOM, OA 97، 1950؛ ANOM, OA 97، 1953). وتثبت هذه المعطيات دخول بعض روابط الهجرة والحركة العابرة للحدود في النشاط السياسي قبل الثورة، ولا يعني هذا أن الشبكة نفسها انتقلت لاحقًا إلى جبهة التحرير الوطني من دون تغيير (لسود، 2015، صفحة 220؛ المثردي، 2012، الصفحات 87–88).

ولا تكشف نشرات الاستعلامات عن استمرار خطي ومستقر لهذا النشاط، بل عن مسار عرف التراجع وإعادة الظهور. فقد سجلت نشرات أفريل وماي 1950 أثر الاعتقالات

والملاحقات في إضعاف نشاط الحركة بالوادي، قبل أن ترصد نشرة جوان 1951 عودة النشاط الدعائي خلال الانتخابات التشريعية، ثم تؤكد نشرة فيفري 1953 وجود خلية وعنصر اتصال وحركة متكررة نحو تونس (ANOM, OA 97، 1950؛ ANOM, OA 97، 1951؛ ANOM, OA 97، 1953). ومن ثم تبدو أواخر 1955 وسنة 1956 مرحلة انتقال إلى تنظيم ثوري جديد أكثر انتظاما، لا امتدادا مباشرا ومتصلا لهياكل النشاط السياسي السابقة (جيلالي، 2019، صفحة 387).

2.2 الطالب العربي قمودي وإعادة تنظيم النشاط الثوري

برز الطالب العربي قمودي ضمن العناصر التي اضطلعت بدور في ربط النشاط الثوري داخل وادي سوف بالمجال التونسي. وقد سبقت الثورة تجربته في الهجرة إلى تونس والعمل في منجم الرديف والنشاط النقابي، وهي تجربة أتاحت له معرفة بالوسط المنجمي وبالعلاقات الاجتماعية للمهاجرين السوافة في الجنوب التونسي (جيلالي، 2019، صفحة 388). وعندما انتقل إلى النشاط الثوري، كان يتحرك في مجال سبق له أن عرف أشخاصه وأماكنه وظروفه الاجتماعية.

وخلال الفترة الممتدة من 1955 إلى 1957 ارتبط نشاطه بمهام شملت الاتصال والتجنيد، والمساهمة في إقامة قواعد خلفية، وتأمين انتقال السلاح والأفراد عبر المجال الحدودي (مقلاتي، 2023، الصفحات 184–193). وتكشف حالته، على نحو محدد، كيف أمكن لخبرة سابقة بالرديف ووسطها العمالي والاجتماعي أن تتحول إلى عنصر مساعد في نشاط ثوري عابر للحدود. ومن ثم فإن قيمة المجال الحدودي في هذه الحالة لم تكن ناتجة عن موقعه الجغرافي وحده، بل كذلك عن معرفة الفاعل بالأشخاص والأماكن وظروف الحركة بين الجانبين.

وبالتوازي مع هذا النشاط العابر للحدود، أخذ التنظيم المدني داخل وادي سوف يتشكل من خلال عناصر وخلايا محلية تولت مهام الاتصال وجمع الموارد والتجنيد وربط النشاط الداخلي بالمسؤولين المتحركين بين المنطقة والجنوب التونسي. وبرز الحاج البشير غربي ضمن المسؤولين المحليين الذين أسند إليهم الإشراف على جانب من هذا النشاط (العمامرة، 2014، الصفحات 386–398؛ مقلاتي، 2023، صفحة 184).

وتشير الدراسات إلى اتساع دائرة الاتصالات وإدماج عناصر جديدة خلال أواخر 1955 وسنة 1956، بما يسمح باعتبار هذه المرحلة طورًا في تشكل التنظيم وتنوع وظائفه المدنية، لا لحظة تأسيس واحدة يمكن ردها إلى شخص أو تاريخ بعينه (جيلالي، 2019، الصفحات 391–392).

ويعكس ذلك أن السلطات لم تعد تنظر إلى ما يحدث باعتباره سلسلة حوادث منفصلة، وإنما بدأت تتعامل معه بوصفه نشاطا منظما يحتاج إلى الرصد والمتابعة. وبالتوازي مع ذلك، ازدادت المتابعة الإدارية والأمنية لما يجري في ملحقة الوادي خلال 1955–1956 (مقلاتي، 2023، صفحة 190). ويشير انتظام هذه المتابعة إلى تزايد اهتمام السلطات الاستعمارية بالنشاط المحلي؛ أما تحديد الكيفية التي كانت الإدارة تصنف بها درجة تنظيمه أو خطره فيحتاج إلى الاستناد إلى مضمون تقاريرها ومراسلاتها، لا إلى مجرد وجود المتابعة في حد ذاتها.

3.2 البشير غربي وتكوين نقاط الارتكاز المحلية

ارتبط توسع التنظيم المدني داخل وادي سوف بدور عدد من المسؤولين المحليين الذين تولوا الاتصال بالعناصر الجديدة وتنظيم النشاط المتصل بجمع الموارد والتجنيد والتموين. وكان الحاج البشير غربي من أبرز هؤلاء، إذ ارتبط اسمه بالإشراف على التنظيم

في منطقة حاسي خليفة ومحيطها، قبل أن تمتد الصلات إلى مناطق أخرى من وادي سوف (العمامرة، 2014، الصفحات 89–92) .

وتشير المعطيات المتعلقة بأعضاء التنظيم إلى وجود عناصر مرتبطة بمدينة الوادي وحاسي خليفة والمقرن والدبيلة وقمار والرقيبة وغيرها من التجمعات (العمامرة، 2014، صفحة 92). ولا تسمح هذه المعطيات بإعادة بناء هرم إداري دقيق في كل منطقة، كما لا تثبت أن جميع هذه التجمعات ضمت خلايا متساوية في الحجم أو الوظيفة، لكنها تدل على أن النشاط لم يقتصر على مركز واحد، وأن التنظيم اعتمد على نقاط ارتكاز محلية متعددة.

وتظهر المصادر كذلك تنوع الوظائف المرتبطة بهذا النشاط، بين جمع الموارد والتموين والتجنيد والاتصال، مع استمرار مساهمة وادي سوف ووادي ريغ في دعم منطقة الأوراس بالمال والمواد والسلاح (شافو، 2010، الصفحات 63–67). ويتيح هذا التنوع النظر إلى التنظيم المدني بوصفه شبكة من الوظائف المترابطة، من غير أن تسمح المادة المتاحة بإعادة بناء جميع قنوات الاتصال أو تحديد درجة استقلال كل خلية عن الأخرى.

ومن ثم تكمن أهمية العناصر المحلية، في حدود ما تسمح به المصادر، في قيامها بوظائف اتصال وتنظيم وتنفيذ داخل المناطق التي تحركت فيها. أما مدى تأثير اعتقال هذه العناصر في ترابط التنظيم، فمن الأنسب دراسته من خلال أحداث أفريل 1957، حيث توفر الوقائع اللاحقة أساسًا أقوى لمناقشة أثر الاعتقالات في البنية المدنية.

وبذلك يكشف الانتشار المحلي للتنظيم عن تعدد نقاط الارتكاز والوظائف أكثر مما يكشف عن هرم تنظيمي يمكن إعادة بنائه بصورة كاملة؛ وهو تمييز ضروري بين ما تثبته أسماء العناصر وتوزعها الجغرافي وبين ما لا تسمح المصادر المتاحة بإثباته عن البنية الداخلية لكل خلية.

4.2 الامتداد البشري والسياسي نحو الجنوب التونسي

لم يكن اتصال وادي سوف بالجنوب التونسي وليد اندلاع الثورة التحريرية، بل استند إلى حركة سكانية واقتصادية سبقتها بمدة طويلة. فقد عرفت المنطقة هجرة نحو الحوض المنجمي التونسي، ولا سيما قفصة والرديف والمتلوي، حيث استقر عدد من السوافة للعمل في المناجم والأنشطة المرتبطة بها (المثردي، 2012، صفحة 87). وقد أسهم استمرار هذه الحركة في تكوين جماعات احتفظت بصلاتها بوادي سوف واكتسب أفرادها معرفة بالوسط الذي استقروا فيه وبطرق الحركة بين جانبي الحدود (لسود، 2015، الصفحات 213–218).

وتدعم وثائق ما قبل الثورة هذا الامتداد؛ فقد أظهرت نشرة مارس 1950 اتصال أحد مناضلي حزب الشعب–حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالجريد التونسي وتوجهه إلى الرديف لجمع الأموال وإقامة اتصالات سياسية، كما كشفت نشرة فيفري 1953 وجود عنصر اتصال مرتبط بخلية ملحقة الوادي وتحركاته بين وادي سوف والمتلوي وأم العرائس (ANOM, OA 97، 1950؛ ANOM, OA 97، 1953)

وتدل هذه الوقائع على أن المجال الرابط بين وادي سوف والجنوب التونسي عرف قبل نوفمبر 1954 حركة بشرية واتصالات سياسية تجاوزت البعد الاقتصادي للهجرة (المثردي، 2012، صفحة 88). غير أن ذلك لا يعني وجود شبكة إسناد ثوري مكتملة قبل الثورة، وإنما يشير إلى توفر علاقات وأشخاص وخبرات أمكن أن تكتسب وظائف جديدة في السياق الثوري اللاحق.

ومع الانتقال إلى العمل الثوري خلال 1955–1956 أصبح هذا الامتداد جزءًا من المجال الذي تحرك فيه التنظيم، بالتوازي مع نمو الخلايا المحلية وتنوع وظائف الاتصال والتجنيد وجمع الموارد. وتبرز أهمية هذا التحول في انتقال بعض الروابط السابقة من

سياق اجتماعي وسياسي أقدم إلى حاجات تنظيمية فرضتها الثورة (ANOM, OA 97، 1953).

ومن ثم ينبغي التمييز بين تاريخ تشكل الروابط العابرة للحدود وبين الوظائف التي أدتها أثناء الثورة. فالمحور الحالي يثبت وجود المجال البشري والسياسي السابق، في حين تتناول الدراسة لاحقًا كيفية توظيف بعض هذه الروابط في الاشتراكات والاستقبال والاتصال والوساطة.

وبهذا ينتقل البحث من سؤال تشكل الروابط ومجالات الحركة إلى سؤال الكيفية التي تحولت بها بعض الإمكانات المهنية والاجتماعية والهجرية إلى وظائف فعلية داخل شبكات الإسناد.

3.الموارد المهنية والاجتماعية وآليات عمل شبكات الإسناد

إذا كان تشكل التنظيم المدني قد ارتبط بوجود مسؤولين محليين وقنوات اتصال امتدت داخل وادي سوف وخارجها، فإن أداء وظائف الإسناد استلزم الاستفادة من إمكانات كانت موزعة بين أفراد ينتمون إلى أوساط مهنية واجتماعية مختلفة. وتكشف المصادر عن حالات ارتبط فيها جمع الموارد، أو توفير العلاج والدواء، أو الاتصال بالسكان، أو الحركة عبر الحدود، بأشخاص أتاحت لهم خبراتهم أو أوضاعهم الاجتماعية أداء وظائف محددة. ومن ثم لا يهدف هذا المحور إلى دراسة الفئات المهنية والاجتماعية في ذاتها، وإنما إلى تتبع الحالات التي تحولت فيها إمكاناتها إلى وظائف فعلية داخل شبكات الإسناد.

1.3 جمع الموارد وتنقل الأفراد

احتاج النشاط المدني المرتبط بالثورة إلى موارد مالية ومادية لتغطية جانب من حاجات التموين والاتصال وحركة الأفراد ودعم الوحدات المقاتلة. وتشير دراسة رضوان

شافو إلى أن مساهمة وادي سوف ووادي ريغ في دعم منطقة الأوراس اتخذت أشكالًا شملت المال والمواد والسلاح، بما يدل على أن الإسناد لم يقتصر على نقل السلاح وحده (شافو، 2010، صفحة 68).

وتكشف المصادر كذلك عن أفراد تولوا بالفعل جمع المساهمات أو نقل بعض الموارد وربطها بالجهات التي تحتاج إليها (شافو، 2010، صفحة 69؛ المثردي، 2012، الصفحات 87-88). وتكمن أهمية هذه الوقائع في أنها تبين أن توفير المورد لم يكن سوى جزء من عملية أوسع شملت جمعه ونقله وإيصاله، ومن ثم ارتبط التمويل بالحركة والاتصال لا بمجرد وجود المال في حد ذاته.

أما الخبرات السابقة في اقتناء السلاح وإخفائه ونقله، كما سبق تناولها سابقا بوصفها خلفية تعود إلى ما قبل الثورة. وتثبت ذلك وثيقة جانفي 1948 واقعة تداول للسلاح والذخيرة في المجال الصحراوي، وقد اكد ذلك علي قنابزية على بيان وجود خبرات سابقة في التعامل السري مع الموارد (غنابزية، 2010، صفحة 48).

ارتبط الإسناد المالي والمادي بوادي سوف بجملة من الوظائف المتداخلة، فلم يقتصر الأمر على توفير المال أو المواد، بل شمل جمع المساهمات ونقلها وإيصالها إلى الجهات التي كانت تحتاج إليها. وقد جعل ذلك حركة الأفراد والاتصال بين مختلف الأطراف جزءًا من عملية الإسناد نفسها، إذ لم تكن الموارد تؤدي وظيفتها بمجرد توفرها، وإنما من خلال قدرة بعض العناصر على جمعها وتحريكها وربطها بحاجات التنظيم. وفي هذا الإطار، لا تبدو الصفة المهنية في ذاتها عاملًا حاسما بقدر ما تبرز أهمية الوظيفة التي يؤديها الفرد داخل هذه العملية؛ فالقيمة العملية لأي نشاط مهني أو اجتماعي كانت تتحدد بما يتيحه من إمكانات للحركة أو الاتصال أو تداول الموارد. ومن ثم ارتبط التمويل والتموين بشبكة من العلاقات والوساطات العملية التي جمعت بين الأشخاص والموارد وطرق انتقالها، وهو ما

جعل الإسناد المالي والمادي جزءًا من نشاط تنظيمي أوسع، لا مجرد مساهمات فردية منفصلة (شافو، 2010، صفحة 69؛ المثردي، 2012، الصفحات 87–88).

2.3 الخدمات المدنية والوظيفة المهنية: حالة أنصيرة المولدي

شهد التنظيم الصحي للثورة منذ سنة 1956 توسعًا في الاعتماد على الأطباء والممرضين، وفي توفير الأدوية والضمادات وتنظيم عمليات العلاج والتموين الصحي (مرجع، 2017، الصفحات 241، 243–244). ويقدم هذا السياق العام إطارًا لفهم بعض الحالات المحلية التي دخلت فيها الخبرة المهنية ضمن وظائف الإسناد.

وتقدم حالة أنصيرة المولدي مثالًا محليًا؛ إذ ارتبطت تجربته بالعمل في المجال الصحي، وأتاح ذلك الاتصال بالمناضلين في إطار العلاج والمساهمة في توفير الأدوية (العمامرة، 2014، صفحة 992) . وتسمح هذه الحالة بإثبات أن الخدمة الصحية استطاعت، في بعض الحالات الفردية، أن تدخل ضمن وظائف الإسناد المدني إلى جانب التمويل والتجنيد والاتصال.

وتكمن دلالة هذه الحالة في أنها تبين كيف أمكن لمهارة مهنية وإمكان الوصول إلى العلاج أو الدواء أن يخدما حاجة ثورية محددة، من غير أن يعني ذلك أن المؤسسة الصحية نفسها تحولت إلى إطار تنظيمي.

كما لا تسمح حالة فردية واحدة بتعميم الدور نفسه على جميع العاملين في المجال الصحي؛ ولذلك تبقى قيمة الوظيفة المهنية مرتبطة بما يمكن إثباته من صلتها بالفعل الثوري في حالة محددة، لا بمجرد الانتماء إلى المهنة.

ويكشف هذا المثال، في حدود ما يثبته المصدر المحلي، عن دخول مورد مهني مدني في خدمة حاجة عملية للثورة، وهو ما يوسع فهم الإسناد خارج وظائف التمويل والتجنيد من دون افتراض وجود تنظيم صحي محلي مستقل عن البنية الأوسع للثورة.

3.3 المكانة الدينية والاجتماعية وشبكات الاتصال المحلية

لم تقتصر مشاركة المدنيين في دعم الثورة على أصحاب المهن المرتبطة بالمال أو العلاج، بل شملت كذلك أشخاصًا ذوي حضور ديني وتعليمي واجتماعي داخل المجتمع المحلي. وكانت وادي سوف قد عرفت قبل الثورة نشاطًا إصلاحيا وتعليميا ارتبط بجمعية العلماء المسلمين والمساجد والتعليم القرآني، وأسهم في بروز شخصيات ذات حضور داخل الوسط المحلي (بن موسى، 2013، صفحة 284) .

وتورد المصادر ضمن المشاركين في دعم الثورة شخصيات ذات صفة دينية أو تعليمية، من بينها الحاج البشير غربي، ومصباحي مصطفى، ومعمري عبد الرحمن (العمامرة، 2014، صفحة 905،900،876،807). وتثبت هذه الحالات مشاركة أفراد جمعوا بين موقع اجتماعي محلي ونشاط مرتبط بالثورة، غير أن إثبات أن المكانة الدينية أو التعليمية في ذاتها كانت سببا مباشرا في قدرتهم على التجنيد أو جمع الأموال يحتاج إلى تتبع الوظيفة التي أداها كل شخص على حدة.

وتظهر حالة الحاج البشير غربي بصورة أوضح، فالمصادر تربط بين وجوده في الوسط المحلي وبين مسؤوليته داخل التنظيم المدني (العمامرة، 2014، الصفحات 386–398). ومن ثم يمكن النظر إلى المكانة الاجتماعية بوصفها أحد العناصر المحيطة بنشاط بعض الفاعلين، لكن قيمتها التاريخية لا تثبت بالصفة وحدها، وإنما بما يمكن توثيقه من أدوار واتصالات قام بها صاحبها داخل التنظيم.

وبهذا لا تصبح المكانة الاجتماعية تفسيرا حتميا للانخراط في الثورة، ولا تتحول الصفة الدينية أو التعليمية في ذاتها إلى وظيفة تنظيمية. وإنما تظهر أهميتها حين تقترن، في حالة موثقة، بدور فعلي في الاتصال أو التنظيم أو تقديم الدعم.

ومن ثم فإن دراسة المكانة الدينية والاجتماعية تفيد أساسا في تحديد البيئة التي تحرك داخلها بعض الفاعلين، بينما يبقى وزنها داخل شبكة الإسناد مرتبطا بما يثبته مسار كل شخص من أدوار محددة.

4.3 الهجرة والوساطة العابرة للحدود

بعد أن تناولنا سابقا نشأة المجال البشري والسياسي الرابط بين وادي سوف والجنوب التونسي، سيقتصر حديثنا هنا على الوظائف التي اكتسبتها بعض روابط الهجرة أثناء الثورة. ومع اتساع النشاط الثوري، تحولت بعض هذه الروابط إلى موارد عملية داخل شبكات الإسناد.

تشير الدراسات إلى مساهمة المهاجرين السوافة في الاشتراكات المالية، وإلى الاستفادة من وجودهم في استقبال المناضلين وتقديم المساعدة لهم، كما اكتسبت الرديف أهمية باعتبارها محطة مرتبطة بحركة الإسناد في الجنوب الشرقي الجزائري (المثردي، 2012، الصفحات 87–88). نلاحظ من هذه الوقائع أن قيمة الهجرة لم تعد تقتصر على وجود جماعات من السوافة خارج الحدود، وإنما ظهرت في الوظائف التي أدتها بعض العلاقات التي ربطتهم بالداخل.

وتوضح تجربة العربي قمودي هذا التحول على المستوى الفردي، فقد سبقت نشاطه الثوري خبرة بالعيش والعمل في الرديف ووسطها العمالي والاجتماعي، ثم أصبحت هذه المعرفة عنصرا مساعدا في نشاطه اللاحق (جيلالي، 2019، صفحة 387). وتسمح هذه

الحالة بالقول إن الهجرة أنتجت، في بعض الحالات، معرفة بالأماكن والأشخاص أمكن توظيفها في نشاط عابر للحدود.

وتبين هذه الحالات أن فعالية الحركة عبر الحدود لم تكن مرتبطة بالمسلك وحده، بل كذلك بوجود أشخاص تربطهم علاقات بالجانبين ويعرفون الوسط الذي يتحركون داخله.

وبذلك اكتسب المجال الحدودي وظيفة عملية من خلال الأشخاص والعلاقات التي ربطت وادي سوف بالجنوب التونسي، وهو ما جعل الهجرة موردا للإسناد عندما تحولت بعض روابطها إلى قنوات فعلية للاتصال وجمع الموارد واستقبال المناضلين (المثردي، 2012، صفحة 87؛ جيلالي، 2019، صفحة 387).

5.3 تكامل وظائف الإسناد وحدود شبكات الثقة

لم يعتمد الإسناد المدني على مورد واحد أو فئة اجتماعية بعينها، وإنما تشكل من تفاعل إمكانات متباينة شملت الموارد المالية، والخدمة الصحية، والعلاقات المحلية، والامتداد نحو الجنوب التونسي. ولم تكتسب هذه الإمكانات قيمتها من مجرد وجودها داخل المجتمع، بل من الوظائف التي أدتها في خدمة النشاط الثوري؛ فالمال أصبح موردا للإسناد حين جُمع ونُقل إلى الجهات التي تحتاج إليه، والدواء حين وُظف في العلاج، والعلاقات الاجتماعية حين أسهمت في الاتصال أو تسهيل الحركة وربط بعض عناصر التنظيم بوسطهم المحلي.

واستفاد التنظيم المدني بذلك من إمكانات كانت قائمة أصلا داخل المجتمع، من غير أن تتحول المهن أو المواقع الاجتماعية في حد ذاتها إلى أطر تنظيمية مستقلة. فالأهمية لم تكن في الانتماء إلى فئة مهنية أو اجتماعية معينة، وإنما في قدرة بعض الأفراد على توظيف ما تتيحه أوضاعهم وخبراتهم من إمكانات في أداء وظيفة محددة، سواء تعلق الأمر بجمع الموارد، أو توفير العلاج، أو الاتصال، أو تسهيل الحركة.

واكتسبت العلاقات الشخصية أهمية خاصة في هذا السياق، لأن جانبًا من وظائف الإسناد ارتبط بأفراد يتحركون داخل أوساط يعرفونها وتربطهم بها صلات سابقة. وقد ساعد ذلك على ربط الأشخاص بالموارد وقنوات الاتصال، وعلى تسهيل بعض أشكال الحركة داخل المنطقة وعبر المجال الحدودي. ولم يكن هذا الترابط قائمًا على بنية واحدة ثابتة بقدر ما ارتبط بتعدد الأدوار والصلات التي جمعت بين عناصر التنظيم ومحيطهم الاجتماعي.

غير أن الاعتماد على الأشخاص والعلاقات حمل في الوقت نفسه جانبا من الهشاشة؛ فالعناصر التي أسهمت في تسهيل الاتصال والحركة وجمع الموارد أصبحت، مع اتساع الملاحقات الاستعمارية، أكثر عرضة للمراقبة والاستهداف. ومع حملة سنة 1957 برزت هذه الهشاشة بصورة أوضح، إذ لم تعد الرقابة مقتصرة على ملاحقة الأفراد، بل امتدت إلى تتبع حركتهم واتصالاتهم والمسالك التي استفاد منها النشاط الثوري. ومن ثم مثلت العلاقات الاجتماعية والحركة عنصر قوة في بناء الإسناد، لكنها أصبحت كذلك إحدى النقاط التي حاولت الإدارة الاستعمارية الضغط من خلالها على التنظيم المدني.

وفي المقابل، حمل اعتماد الإسناد على الأشخاص والعلاقات جانبًا من الهشاشة إلى جانب ما أتاحه من إمكانات للحركة والاتصال. فقد أصبحت تنقلات بعض العناصر واتصالاتها موضع متابعة من جانب الإدارة الاستعمارية، وهو ما يظهر في المراقبة التي خضعت لها بعض الشخصيات والنشاطات السياسية قبل الثورة، ثم في اتساع أجهزة الاستعلام والمراقبة خلال سنوات الثورة (ANOM, OA 97، 1950؛ Haberbusch، 2021، الصفحات 151–160). وبرزت هذه الهشاشة بصورة أوضح مع حملة سنة 1957، حين مست الاعتقالات والملاحقات عددا من عناصر التنظيم المدني، وأثرت في جانب من العلاقات التي استند إليها نشاطه (بريك، 2019، الصفحات 183-188؛ لعمارة، 2014، الصفحات 92-94). فعندما يتعرض عنصر اتصال أو مسؤول محلي للاعتقال، لا يقتصر

أثر ذلك على الشخص نفسه، بل يمكن أن يمتد إلى الوظائف والصلات التي كان يؤدي دورا فيها. ومن ثم انتقلت شبكات الإسناد من مرحلة اتسمت بتوسيع العلاقات والوظائف إلى مرحلة أصبحت فيها المحافظة على الاتصال والحركة أكثر صعوبة في ظل تصاعد الملاحقة والرقابة.

وتمثلت قوة الإسناد في قدرته على ربط موارد وأشخاص ومجالات مختلفة، في حين تمثل أحد جوانب هشاشته في ارتباط بعض وظائفه بعناصر اتصال محددة داخل الوسط المحلي أو عبر المجال الحدودي. وبذلك يمهد تكامل الوظائف لفهم التحول الذي شهدته المرحلة اللاحقة، حين لم تعد المواجهة مرتبطة ببناء الإسناد وتوسيع وظائفه فحسب، بل أصبحت تشمل الضغط على الفاعلين وعلى المجالات التي أتاحت لهم الحركة والاتصال.

ومع تصاعد الملاحقات خلال سنة 1957، أصبحت بعض العلاقات التي ساعدت التنظيم في المرحلة السابقة أكثر تعرضًا للرصد والكشف؛ فالعلاقة التي أتاحت الاتصال أو الوساطة أو الحركة كانت قابلة أيضا لأن تصبح موضع اهتمام أجهزة الاستعلام عند انكشاف أحد أطرافها. ومن هنا اكتسبت سنة 1957 دلالتها باعتبارها انتقالا من مرحلة اتساع التنظيم المدني إلى مرحلة تزايد الضغط الاستعماري على عناصره وقنوات حركته.

4. من استهداف التنظيم المدني إلى تشديد الرقابة على المجال (1957–1958)

مثلت سنة 1957 منعطفًا في مسار التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني بوادي سوف. فبعد مرحلة من التشكل والاتساع خلال 1955–1956، تعرض عدد من عناصر التنظيم للاعتقال والملاحقة، بالتوازي مع تشديد الإجراءات الاستعمارية في المنطقة. وتظهر المعطيات المتاحة أن الرقابة لم تقتصر على ملاحقة الأشخاص، بل شملت كذلك الحدود والمسالك ونقاط الحركة التي كانت تربط وادي سوف بمحيطها. ومن ثم يمكن دراسة السياسة الاستعمارية خلال هذه المرحلة على مستويين مترابطين، استهداف عناصر

التنظيم من جهة، وتشديد مراقبة المجال الذي تحركوا داخله من جهة أخرى (بريك، 2019، صفحة 172).

1.4 حملة أفريل 1957 و آثارها على التنظيم المدني

شهدت وادي سوف خلال شهر أفريل 1957 حملة واسعة ضد المناضلين وعناصر التنظيم المدني، عُرفت في الذاكرة المحلية بـ"مجازر رمضان". وشملت الاعتقالات والملاحقات مناطق مختلفة من وادي سوف، وأصابت عددًا من العناصر المرتبطة بالنشاط الوطني والثوري، بما أثر في جانب من البنية التنظيمية التي تشكلت خلال المرحلة السابقة (بريك، 2019، صفحة 188؛ لعمارة، 2014، الصفحات 92–94) .

وتسمح حالة علي عيادي بإبراز جانب من عنف الحملة بصورة أكثر تحديدا، إذ تشير الدراسة المتعلقة بمساره إلى تعرضه للمطاردة والاعتقال والتعذيب والقتل خلال أحداث رمضان 1957 (باهي، 2025، صفحة 292). وتكتسب هذه الحالة أهمية خاصة في سياق الدراسة؛ لأن علي عيادي ظهر قبل الثورة ضمن النشاط الوطني والكشفي، ثم ارتبط لاحقًا بالعمل الثوري، بما يجعل مساره مثالًا على انتقال بعض الفاعلين من تجارب سياسية سابقة إلى المرحلة الثورية.

وتورد بعض الروايات المحلية تفسيرات لاتساع الحملة، من بينها الحديث عن وقوع معلومات أو قوائم في يد السلطات الاستعمارية. غير أن هذه الرواية ينبغي التعامل معها بحذر، إذ لا تكفي الذاكرة المحلية وحدها لإثبات الآلية الدقيقة التي توسعت بها الاعتقالات ما لم تؤيدها وثائق التحقيق أو التقارير الأمنية. أما النتيجة التي تسمح بها المادة المتاحة بصورة أوضح فهي أن حملة أفريل أضعفت جانبا من التنظيم المدني وأدخلت نشاطه في ظروف أشد تعرضا للملاحقة والرقابة.

2.4 الاعتقال والاستنطاق وتتبع عناصر التنظيم

شكل الاعتقال والاستنطاق إحدى الوسائل التي استخدمتها السلطات الاستعمارية في مواجهة النشاط الثوري بوادي سوف. وتشير الدراسات إلى إقامة مراكز للاعتقال والاستنطاق في المنطقة، وإلى تعرض عدد من الموقوفين للتعذيب أثناء التحقيق (بريك، 2019، الصفحات 183–187).

وتقدم شهادة المجاهد التجاني العروسي حالة تسمح بربط هذه الممارسات بالنشاط المدني، إذ اعتقل سنة 1957 بعد مشاركته في التنظيم المدني وجمع الأموال وتقديم الدعم للثورة، وتعرض خلال فترة احتجازه للاستنطاق والتعذيب (مصمودي، 2023). وتفيد هذه الشهادة في إظهار أن الملاحقة لم تستهدف حاملي السلاح وحدهم، بل مست كذلك فاعلين ارتبط نشاطهم بوظائف مدنية مثل جمع الأموال وتقديم الدعم. وفي التنظيم المدني اعتمد على الاتصال وجمع الموارد والعلاقات المحلية، كان لاستهداف عناصر الاتصال والمسؤولين أثر يتجاوز الشخص الموقوف، إذ أضعف بعض الصلات التي قام عليها العمل المدني وزاد من صعوبة استمرار الاتصال والحركة.

ولم تنه حملة أفريل 1957 وظائف الإسناد دفعة واحدة، لكنها غيرت شروط أدائها، فقد أصبحت الحركة والاتصال وجمع الموارد أكثر تعرضا للمراقبة، بما جعل سنة 1957 مرحلة انتقال من اتساع التنظيم المدني إلى تصاعد الضغط عليه وعلى قنوات حركته.

3.4 تشديد الرقابة على الحدود والمسالك

لم تقتصر الإجراءات الاستعمارية على ملاحقة الأفراد، بل اقترنت كذلك بتشديد مراقبة المجال الحدودي. وقد اكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في وادي سوف بحكم اتصالها بالجنوب التونسي ووجود مسالك استعملت في حركة الأشخاص والاتصال بين جانبي الحدود (صحراوي، 2025، الصفحات 255–257).

وتظهر الإجراءات المتخذة الطابع الميداني لهذه الرقابة، فقد شملت إقامة نقاط وأبراج للمراقبة وتشديد الحراسة في عدد من المواقع ونقاط المياه، فضلا عن توسيع مرافق الاعتقال في المنطقة (بريك، 2019، صفحة 178؛ صحراوي، 2025، الصفحات 258–260). وتكتسب مراقبة نقاط المياه دلالة خاصة في المجال الصحراوي، لأنها تبين أن الرقابة لم تقتصر على الخط الحدودي في معناه الإداري، بل شملت أيضا مواضع ترتبط عمليا بحركة الأشخاص عبر المسالك الصحراوية.

وتزامنت هذه الإجراءات المحلية مع سياسة فرنسية أوسع لتشديد مراقبة الحدود الشرقية منذ سنة 1957، شملت إقامة الحواجز والأسلاك الشائكة بهدف الحد من حركة المجاهدين والتموين عبر الحدود (هيبي وشلالي، 2019، الصفحات 53–55). غير أنه ينبغي التمييز بين هذه السياسة العامة على الحدود الشرقية وبين الإجراءات الخاصة بوادي سوف، فالمصادر المتعلقة بالمنطقة تثبت بصورة أكثر مباشرة مراقبة المسالك ونقاط العبور والمياه، بينما تنتمي الأسلاك والحواجز إلى سياق حدودي أوسع.

من خلال هذه الإجراءات نلاحظ ان هناك تغير واضح في ظروف النشاط الثوري منذ سنة 1957. فإلى جانب الاعتقال والاستنطاق، اتسعت الرقابة إلى الحدود والمسالك ونقاط الحركة والمياه، أي إلى أجزاء من المجال الذي استفادت منه شبكات الاتصال والإسناد خلال المرحلة السابقة. ومن ثم يمكن اعتبار سنتي 1957–1958 مرحلة اتسمت بتصاعد الضغط الاستعماري على الأشخاص وعلى شروط الحركة في آن واحد. أما تحديد مدى استمرار كل وظيفة من وظائف الإسناد أو تراجعها خلال هذه المرحلة، فيظل مرتبطا بما يمكن إثباته من وقائع لاحقة للحملة.

5. خاتمة

أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. لم تتحدد أهمية وادي سوف في الإسناد الثوري بالموقع الحدودي وحده، بل بقدرة الفاعلين المحليين على توظيف المعرفة بالمسالك والعلاقات القائمة على جانبي الحدود .ومن ثم اكتسب المجال الحدودي قيمته من الحركة البشرية والاتصال أكثر من قيمته الجغرافية المجردة.
2. لم تمثل شبكات الإسناد امتدادا مباشرا لهياكل ما قبل الثورة، وإنما استفادت من خبرات وأفراد وعلاقات سابقة أعيد توظيفها في سياق تنظيمي جديد بعد .1954 وبذلك كانت الاستمرارية أساسا استمرارية في الخبرة والاتصال، لا في البنية التنظيمية ذاتها.
3. قام الإسناد المدني على تكامل الوظائف أكثر من ارتباطه بفئة اجتماعية أو مهنية واحدة .فقد اكتسبت الموارد المالية، والخدمة الصحية، والعلاقات المحلية، والهجرة قيمتها من الوظائف التي أداها أفراد محددون في جمع الموارد، والعلاج، والاتصال، وتسهيل الحركة.
4. أدت الهجرة نحو الجنوب التونسي دورا يتجاوز بعدها الاقتصادي، إذ أسهمت في تكوين أفراد يمتلكون معرفة بالأماكن والأوساط والعلاقات العابرة للحدود .وقد أمكن توظيف هذه الخبرة في جمع المساهمات والاستقبال والاتصال والحركة بين وادي سوف والجنوب التونسي.

كشفت أحداث 1957 عن تحول في طبيعة المواجهة الاستعمارية، فلم تعد الملاحقة تستهدف الأفراد فقط، بل امتدت إلى المسالك والحدود ونقاط الحركة والمياه .كما أظهرت أن اعتماد الإسناد على عناصر اتصال ووساطة كان مصدر قوة في مرحلة التوسع، لكنه حمل في الوقت نفسه جانبا من الهشاشة عندما تعرضت تلك العناصر للمراقبة والاعتقال.

6. قائمة المصادروالمراجع:

أولًا-المصادر الأرشيفية

Archives nationales d'outre-mer (ANOM). (1948). Bulletin mensuel de renseignements, janvier 1948 (n° 066/E.M-S, pp. 3–4). Territoire militaire de Touggourt, OA 97, Aix-en-Provence.

Archives nationales d'outre-mer (ANOM). (1950). Bulletins mensuels de renseignements, mars, avril et mai 1950 (n° 130/E.M-S, p.6 ; n° 184/E.M-S, p. 3 ; n° 220/E.M-S, p. 2). Territoire militaire de Touggourt, OA 97, Aix-en-Provence.

Archives nationales d'outre-mer (ANOM). (1951). Bulletin mensuel de renseignements, juin 1951 (n° 487/541, p. 4). Territoire militaire de Touggourt, OA 97, Aix-en-Provence.

Archives nationales d'outre-mer (ANOM). (1953). Bulletin mensuel de renseignements, février 1953 (n° 259/541, p. 3). Territoire militaire de Touggourt, OA 97, Aix-en-Provence.

ثانيًا-المصادر المحلية والشهادات المنشورة

العمامرة، سعد بن البشير. (2014). *قاموس الشهيد لمنطقة سوف*– (الوادي– الجزائر): دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

مصمودي، فوزي. (2023، 23 سبتمبر). المجاهد الشيخ التجاني العروسي يروي مسيرته الثورية بوادي سوف. *الذاكرة – جريدة الشعب.*

https://dhakira.echaab.dz/2023/09/23/المجاهد-الشيخ-التجاني-العروسي-يروي-مس/

ثالثًا-الأطروحات الجامعية

بريك، الإمام. (2024). المهاجرون السوافة في البلاد التونسية ودورهم في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1882–1962م). أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

صحراوي، نور الدين. (2025). المراقبة الفرنسية للحدود الجنوبية الجزائرية التونسية 1881–1962م. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر.

ISSN: 2253-0347 ——— EISSN: 2602-781X

رابعًا-المقالات والدراسات العلمية

باهي، فاتح. (2025). دور الشهيد القائد علي عيادي في الحركة الوطنية من خلال نشاطه الكشفي في منطقة وادي سوف 1947–1957. مجلة الدراسات التاريخية، (مج 26، ع 1)، 275–296.

بريك، الإمام. (2019). المخططات الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية في منطقة وادي سوف (1954–1962م). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، (مج 5، ع 2)، 178–200.

بن موسى، موسى. (2013). جمعية العلماء المسلمين بوادي سوف بين التحامل الاستعماري والتدافع الطرقي (1931–1937). *مجلة البحوث والدراسات*، (مج 10، ع2)، 279–306.

جيلالي، حورية. (2019). الشهيد العربي قمودي، من النشاط السياسي إلى العمل الثوري (1951–1957). *مدارات تاريخية، مج1 ، ع 2 (عدد خاص)*، 386–398.

شافو، رضوان. (2010). دور منطقتي وادي ريغ ووادي سوف في دعم وتموين منطقة الأوراس قبيل وخلال الثورة التحريرية. *مجلة البحوث والدراسات*، (مج7 ، ع1)، 59–72.

غنابزية، علي. (2010). الدور الاستراتيجي لوادي سوف في تجميع السلاح للثورة التحريرية. *مجلة البحوث والدراسات*، *(مج7 ، ع1*)، 41–58.

لسود، حسين. (2015). المهاجرون السوافة بمناجم قفصة بتونس (1885–1945). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، (مج 1، ع 3)، 208–225.

المثردي، السعيد. (2012). مهاجرو وادي سوف والثورة الجزائرية في الحوض المنجمي التونسي: منجم الرديف نموذجًا. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (مج3 ، ع1)، 78–92.

مرجع، عائشة. (2017). عوامل التطور والتنظيم الصحي للثورة التحريرية (1956–1962). *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية*، (مج3، ع4)، 237–256.

مقلاتي، عبد الله. (2023). الطالب العربي قمودي واستراتيجية الثورة الجزائرية في منطقة الحدود الشرقية 1955–1957. *المصادر*، (مج18، ع2)، 181–205.

هيبي، عمران، وشلالي، عبد الوهاب. (2019). جيش التحرير الوطني في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية الشرقية 1957–1962. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، (مج4، ع1)، 50–67.

خامسًا-الدراسات الأجنبية

Haberbusch, B. (2021). Les sentinelles du désert. La collecte du renseignement par les gendarmes de Toggourt durant la guerre d’Algérie (1962–1954). In J.-P. Bat, N. Courtin, & V. Hiribarren (Eds.), *Histoire du renseignement en situation coloniale* (pp. 160–151). Presses universitaires de Rennes.

X781–2602EISSN: ——— 0347–2253ISSN: